حدا تاما او ناقصا وعليه فقس او نقيضا اعتباريا وهو اى التقييم
الاعتبارى ضم قيود متغايرة فى الجملة الى المقسم الذى هو المفهوم
الكلى وبهذا اى هذا التقييم من المبادى التصورية وهذا
من المبادى التصديقية فى الحقيقة وفائدته تظهر من اللاحق
على ما افاده سيد المحققين فالوظائف الموجهة من الخصم المنع
مجاز لغويا مطلقا سواء كان بالسند او بدونه والمعارضة
التقديرية اذ اعتبر الدعوى الضمنية مثل كون التقسيم صحيحا
متعلقة بهما والنقض الاجمالى التفصيلى اى بخصوص الفساد
يجوز تعلقه بهما وتفصيل تصويرهما يعلم مما سبق مثل التداخل
اى تداخل الاقسام وعدم الحاصرية اى عدم كونه التقسيم
حاصرا للاقسام ولذا كونه قسم الشئ قسيما منه وقسيم الشئ
قسيما له وكونه التعريف الحاصل من التقسيم مختلا لخلل ما باختلال
فليتامل واما الوظائف الموجهة من صاحب التقسيم ففى
النقضين اى النقض الشبيهى والمعارضة التقديرية
ففيه تغليب النقضانية التحقيقيان وفيه ايضا تغليب
وتحرير المقسم وتحرير الاقسام قد مر بيانه وتغيير
التقسيم ومنع الصغرى القائلة بان تقسيمك غير حاصر
للاقسام وعليها فقس فقط اى دون منع الكبرى هذه الوظائف
لو كان التقسيم المتعلق للمنوع حقيقيا ومنع الكبرى

اى بشهادة الفساد

بخصوص ويح

فبين المفاسد

القائلة

القائلة بان كل التقسيم غير حاصر لاقسامه مثلا وايضا اى كمنع الصغرى
مع الوظائف السابقة لو كان التقسيم المتعلق للممنوع اعتباريا
واما فى المناقضة فابتانها اى الدعوى الضمنية اما بالاقامة
اى باقامة الدليل على صحتها او ببطال الشاهد المذكور او باحد
التحريرين من المقسم والاقسام والتغيير اى تغيير التقسيم
واما على كونهما اى التقسيمين المذكورين من المبادى التصديقية
صورة فقط على ما افاده السيد الشريف او حقيقة كما انهما
منها صورة على ما افاده التفتازانى فهى اى الوظائف الموجهة
كالاول اى كما هى على كونهما من المبادى التصورية فى جميع الاحوال
اى جميع الوظائف المذكورة مع زيادة المنع المجاز اللغوى
والمعارضة التقديرية بلا احتياج الى اعتبار الدعوى الضمنية
ولعل الصواب السابق لبعض الفضلاء اى جميع الاعتراضات
على وضع الدعوى اه جار ههنا لكن بلا استثناء ووقف عليه
اى على التقسيم فى جميع الوظائف السابقة من الطرفين
التقييدات والتخصيصات والمراد منها التخصيصات الذكرية
ويحتمل ان يكون التخصيصات الحصرية لكن باعتبار النسب
الغير الصريحة فانظر اليها بالانظار الصحيحة للانظار الغير
الصحيحة والصحيحة وفقك الله تعالى بالطافه العميمة
الواقعة فى التحريرات اى تحرير المدعى والمقدمات

الصريحة لا بالانظار الغير الصريحة ح

Copyright King Saud University